# مساعدات طبية قطرية إلى تونس ونيبال ورواندا

أرسلت قطر مساعدات طبية عاجلة، إلى تونس ونيبال ورواندا، لدعمها في جهود مكافحة فيروس كورونا.جاء ذلك في بيان صادر عن الديوان الأميري، وقال البيان إن «الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وجه بإرسال المساعدات الطبية العاجلة لتونس ونيبال ورواندا دعما لجهود الأشقاء في مكافحة تفشي كورونا». ومنذ بداية أزمة كورونا عالميا قدمت قطر مساعدات طبية لدول شملت إيران وفلسطين والصين وإيطاليا ولبنان وغزة وآخرها الدول الثلاث.

وحتى صباح الثلاثاء، أصاب كورونا أكثر من 3 ملايين و43 ألفا حول العالم، توفي منهم ما يزيد على 210 آلاف، فيما تعافى أكثر من 915 ألفا، وفق موقع «worldometer» المتخصص برصد ضحايا الفيروس.

### الجيش يدعو لإخلاء الساحات والإصابات تتزايد

# «ثورة جياع» على أبواب لبنان وسط انهيار العملة وانتشار كورونا

تشهد المدن اللبنانية مظاهرات في مناطق متفرقة من البلاد، احتجاجا على تردي الأوضاع المعيشية بسبب ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة وغلاء المواد الغذائية. المتظاهرون وبحسب ما نشر في وسائل التواصل الاجتماعي، أطلقوا صرخة جوع للسياسيين وللحكومة من أجل التدخل وسن خطة حكومية من أجل دعم صرف الليرة اللبنانية والمساهمة في انقاذ الأوضاع الاقتصادية التي تدهورت منذ فرض إجراءات العزل العام بسبب جائحة كورونا التي أوقعت العديد من الإصابات داخل المجتمع اللبناني. ولامست قيمة الليرة اللبنانية عتبة 4 آلاف مقابل الدولار الواحد في السوق السوداء، مقارنة بسعر الصرف الرسمي 1500 ليرة. ونشر محتجون صورا ومقاطع فيديو لهم وهم يشعلون الإطارات في الشوارع رفضا للغلاء الكبير للسلع الغذائية جراء انخفاض قيمة العملة المحلية والذي رافق أيضا قدوم شهر رمضان المبارك.

ويقوم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام بتسيير دوريات وتنفيذ انتشار على الطرقات الداخلية في مختلف المناطق اللبنانية، بهدف تطبيق مقررات مجلس الوزراء القاضية بالتزام جميع المواطنين حالة التعبئة العامة، والبقاء في منازلهم وعدم الخروج منها إلا للضرورة القصوى.

ويزيد من صعوبة الوضع أن لبنان يشهد، منذ 17 أكتوبر 2019، احتجاجات شعبية ترفع مطالب سياسية واقتصادية، ويغلق مشاركون فيها من آن إلى آخر، طرقات رئيسية ومؤسسات حكومية.

ويستقبل اللبنانيون شهر رمضان هذا العام في ظل جائحة فيروس «كورونا المستجد» (كوفيد19–)، التي زادت من حدة أزمتيه المالية والاقتصادية، إذ يشهد لبنان أزمة نقدية حادة تظهر في شح العملات الصعبة، وتدهور سعر صرف الليرة مقابل الدولار من جانبها، دعت قيادة الجيش في بيانها «المتظاهرين السلميين إلى إخلاء الساحات»، محذرة من أنها «لن تتهاون مع أي مخل بالأمن والاستقرار وكل من تسوّل له نفسه التّعرض للسلم الأهلي». ولا تزال مدينة طرابلس شمال لبنان تشهد مواجهات بين المتظاهرين والجيش. وشهدت مدينة صيدا في جنوب لبنان مواجهات أخرى، لكنها أقل حدة، بعد خروج مظاهرات غاضبة أيضا.

### طرابلس تدعو إلى تقويض مشروعه العسكري

# واشنطن تستنكر.. وموسكو متفاجئة من تنصيب حفتر نفسه حاكماً لليبيا

أكد المجلس الأعلى للدولة في ليبيا على ضرورة القضاء على المشروع العسكري الذي يقوده اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي أعلن إسقاط اتفاق الصخيرات السياسي، وسط أسف أميركي وتحذير من دور إماراتي.

ودعا المجلس (هيئة نيابية استشارية بالعاصمة طرابلس) في بيان، مجلس النواب إلى الالتئام من أجل استئناف عملية الحوار السياسي، مع ضرورة التمسك بالاتفاق السياسي كإطار حاكم للمرحلة الانتقالية.

ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية، إعلان اللواء المتقاعد خليفة حفتر، تنصيب نفسه على حاكما لليبيا، وإسقاط الاتفاق السياسي.جاء ذلك في بيان للسفارة الأمريكية لدى طرابلس، بعد ساعات من إعلان حفتر تنصيب نفسه على رأس قيادة البلاد.

وأفادت السفارة، أن الولايات المتحدة الأمريكية تعرب عن أسفها، لما وصفته بـ«اقتراح حفتر».وشددت على أنّ «التغييرات في الهيكل السياسي الليبي، لا يمكن فرضها من خلال إعلان أحادي الجانب».

لكن السفارة، رحبت بأي فرصة لإشراك حفتر، وجميع الأطراف، في حوار جاد حول كيفية حلحلة الأزمة وإحراز تقدّم في البلاد.

وحثت مليشيات حفتر، على الانضمام إلى حكومة الوفاق الوطني (المعترف بها دوليا) في إعلان وقف فوري للأعمال العدائية لدواعي إنسانية، في ظلّ استمرار معاناة المدنيين خلال رمضان، وجائحة فيروس كورونا الذي يهددّ بحصد المزيد من الأرواح.

واعتبر البيان، أن وقف فوري للأعمال العدائية، سيؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار على النحو المنصوص عليه في محادثات (5 + 5) التي يسّرتها البعثة الأممية للدعم في ليبيا في 23 فبراير في جنيف.

ولجنة (5 + 5) العسكرية، تتكشل من 5 ضباط يمثلون حكومة الوفاق، و5 عسكريين يمثلون حفتر، واجتمعت في جنيف، لبحث وقف إطلاق النار برعاية أممية، لكن استمرار مليشيات حفتر في قصف أحياء العاصمة طرابلس، أدى إلى تجميد اجتماعاتها.

وفي وقت سابق الإثنين، أعلن حفتر، إسقاط الاتفاق السياسي وتنصيب نفسه على رأس قيادة البلاد، دون الاستناد إلى أي شرعية معترف بها داخليا ودوليا.

وفي 23 أبريل الجاري، دعا حفتر الشعب لإسقاط الاتفاق السياسي، وتفويض المؤسسة التي يرونها مناسبة لقيادة البلاد، ليخرج بعض أنصاره في المدن التي يسيطر عليها مثل بنغازي (شرق) لدعوته لإدارة البلاد.

فيما تجاهلته الحكومة الليبية، المعترف بها دوليا، والمؤسسات الأخرى المنبثقة عن الاتفاق السياسي، وقابله نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي بالسخرية، خاصة وأنه جاء بعد سلسلة هزائم تلقتها مليشياته غربي البلاد.

وفي ديسمبر 2015، وقّع طرفا النزاع في البلاد، اتفاقا سياسيا في مدينة الصخيرات المغربية، أنتج تشكيل مجلس رئاسي يقود حكومة الوفاق، بالإضافة إلى التمديد لمجلس النواب، وإنشاء مجلس أعلى للدولة، لكن حفتر سعى طيلة سنوات لتعطيله وإسقاطه.

وتنازع مليشيات حفتر، حكومة الوفاق، على الشرعية والسلطة في البلد الغني بالنفط وتواصل هجومًا بدأته في 4 أبريل 2019، للسيطرة على العاصمة طرابلس، مقر الحكومة.

على الجانب الروسي،أعلن مسؤول في الخارجية الروسية أن بلاده «متفاجئة» من تنصيب الجنرال الليبي المتقاعد خليفة حفتر، نفسه حاكما لليبيا.

وقال المسؤول الروسي، الذي فضل عدم الكشف عن هويته ، تعليقا على ذلك: هذا أمر مفاجئ. فهناك قرارات قمة برلين، والأهم من ذلك، قرار مجلس الأمن الدولي 2510، والتي ينبغي أولا الالتزام بها من قبل الليبيين أنفسهم بمساعدة المجتمع الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش).

وأضاف المسؤول أن موسكو حثت أطراف الصراع في ليبيا على استئناف المفاوضات.وقال «ندعو إلى استمرار الحوار الشامل بين الليبيين في إطار العملية السياسية ولا يوجد حل عسكري للصراع.

# غوتيريش «قلق» من التطورات جنوبي اليمن داعياً لضبط النفس

الأمين العام للأمم المتحدة

دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، «جميع الأطراف جنوبي اليمن إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن أي إجراءات من شأنها أن تزيد تصعيد الموقف».

والسبت، أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي، في بيان، الإدارة الذاتية في عدن وعموم محافظات الجنوب، وسط رفض للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا.وذكر بيان للمتحدث باسم الأمين العام ستيفان دوجاريك، وصل الأناضول نسخة منه، أن «الأمين العام يتابع بقلق التطورات على الأرض، جنوبي اليمن».

وأضاف: «ويحث جميع أصحاب المصلحة المعنيين (أطراف النزاع) على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي إجراءات من شأنها أن تزيد من تصعيد الموقف».

وتابع البيان «ويدعو الأمين العام الجميع إلى الدخول في حوار شامل لحل خلافاتهم ومعالجة المصالح المشروعة لجميع اليمنيين».

وحث غوتيريش كافة الأطراف المعنية على «تنفيذ اتفاقية الرياض وكذلك تركيز الجهود لمكافحة انتشار جائحة كورونا، ومواجهة الفيضانات التي تضرر منها عشرات الآلاف من اليمنيين».

كما شدد على «ضرورة الحفاظ على سلامة المؤسسات اليمنية وأن الصراع في اليمن لا يمكن حله إلا من خلال تسوية سياسية تفاوضية».

## تحذير أممي: كورونا قد يكون منتشراً في اليمن دون اكتشافه

حذرت الأمم المتحدة، أمس الثلاثاء، من أن فيروس كورونا قد يكون انتشر في اليمن، دون أن تتمكن السلطات من اكتشافه.جاء ذلك في بيان صادر عن المكتب الأممي لتنسيق الشؤون الإنسانية، حصلت الأناضول على نسخة منه.

وقال البيان: «بقي اليمن حتى الآن، خلافا لبقية بلدان منطقة شرق البحر المتوسط، بحالة إصابة كورونا واحدة مؤكدة مخبريا، تم إعلانها بمحافظة حضرموت (شرق) في 10 أبريل (نيسان) الجاري».

ونقل البيان عن منسقة الشؤون الإنسانية في اليمن ليز غراندي، قولها: «حذرنا منذ أول إصابة بكورونا من أن الفيروس موجود الآن في اليمن، وقد ينتشر بسرعة».

وأضافت: «العوامل كلها موجودة هنا، حيث مستويات منخفضة من المناعة العامة، ومستويات عالية من الضعف الحاد، ونظام صحي هش ومثقل».

ولفتت أنه «استنادا إلى أنماط انتقال الفيروس في البلدان الأخرى، وبعد مرور 17 يوما منذ إعلان الحالة الأولى، تحذر الوكالات من أن هناك احتمالا حقيقيا جدا أن يكون الفيروس قد تم انتشاره دون اكتشافه أو التخفيف من حدته داخل المجتمعات المحلية».

وتابعت غراندي: «هذا يزيد من احتمال حدوث زيادة في الحالات التي قد تطغى بسرعة على القدرات الصحية».وأردفت: «ليس هناك وقت لنضيعه. يجب إعلام الناس بدقة وسرعة حول ما يحدث، حتى يتمكنوا من القيام بما هو ضروري لحماية أنفسهم وأسرهم».

ويعاني اليمن تدهورا حادا في القطاع الصحي، جعل منظمات إغاثية تحذر بشكل متكرر من عواقب وخيمة لكورونا حال انتشاره في البلاد.ويشهد اليمن للعام السادس حربا عنيفة أدت إلى إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية بالعالم، حيث بات 80 بالمئة من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية، ودفع الصراع الملايين إلى حافة المجاعة.

ويزيد من تعقيدات النزاع أنه له امتدادات إقليمية، فمنذ مارس / آذار 2015 ينفذ تحالف عربي، بقيادة الجارة السعودية، عمليات عسكرية في اليمن دعما للقوات الحكومية، في مواجهة الحوثيين المدعومين من إيران، والمسيطرين على عدة محافظات، بينها العاصمة صنعاء، تحتوي على أكثر من نصف سكان البلاد.

### سلطنة عمان تقررفتح عدد من الأنشطة

# الخطوط السعودية تسمح بالحجوزات الداخلية.. ودبي تأمل إعادة فتح أبوابها للسياح

سمحت الخطوط الجوية السعودية بالحجوزات الداخلية على موقعها الإلكتروني اعتبارا من 1 يونيو، بعد التعليق الساري حاليا جراء مواجهة جائحة كورونا.

## السعودية

وحتى الآن لم يصدر قرار من الحكومة بعودة الطيران الداخلي في المملكة.وذكرت مصادر إعلامية سعودية أن الشركة بدأت بالفعل تلقي الحجوزات الداخلية على موقعها الإلكتروني.

## دبي

من جانبه، أكد مدير عام دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي هلال المري، أن الإمارة تأمل إعادة فتح أبوابها للسياح بداية يوليو بعد الإغلاق التام لاحتواء جائحة فيروس كورونا.وأوضح المري، أن عملية إعادة الفتح ستكون تدريجية ويمكن تأجيلها حتى سبتمبر، اعتمادًا على الأوضاع العالمية.

يأتي ذلك بعد أن بدأت الإمارات تخفيف القيود على الحركة مع بداية شهر رمضان المبارك.وفيما يتعلق بالقطاع الفندقي، أكد المري أن موضوع تقييد بناء الفنادق وسط وفرة من الغرف ليس أمرا متروكا للحكومة، مشيرا إلى أن الحكومة تؤمن الدعم للقطاع من بينها تخفيف رسوم البلدية بـ50 بالمئة.

## سلطنة عمان

على الجانب الآخر، قررت اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا في سلطنة عمان بناءً على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص إعادة فتح بعض الأنشطة التجارية.

وتشمل الأنشطة التجارية ورش إصلاح المركبات، وورش إصلاح قوارب الصيد، ومحلات بيع قطع غيار المركبات، ومحلات بيع قطع غيار معدات الصيد، ومحلات بيع وإصلاح الأجهزة الإلكترونية والكهربائية والحاسب الآلي، وإصلاح الأجهزة الكهربائية المنزلية، وأجهزة البث الفضائي، ومكاتب تأجير المركبات، ومكاتب تأجير المعدات والآلات، والبيع في المتاجر المتخصصة للقرطاسيات والأدوات المكتبية، والمطابع، ومكاتب سند، والمحاجر والكسارات، ويشترط في الأنشطة السابقة أن لا يسمح بدخول الزبائن المحلات، وأن تقتصر الخدمة على الاستلام والتسليم.

وقررت اللجنة كذلك إعادة فتح محلات كهربائي المركبات، وتغيير الزيوت، وإصلاح الفرامل، وبيع الإطارات وإصلاحها، بشرط السماح بوجود زبونين كحد أقصى في نفس الوقت.كما قررت اللجنة السماح كذلك لشركات الصرافة بمزاولة خدماتها.

ويشترط لمزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية المذكورة آنفًا الالتزام بكل الاشتراطات الصحية التي تحددها الجهات المعنيّة.وأعادت اللجنة التأكيد على ضرورة تجنّب التجمعات أيًا كان نوعها لخطورتها في انتشار فيروس كورونا (كوفيد19) ونشر الإصابة به في المجتمع.